AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/89
S/1997/211
11 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
البند ٥٩ من القائمة الأولية*
مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

مجلس الأمن
السنة الثانية والخمسون

رسالة مؤرخة ٤ آذار/مارس ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أوجه انتباهكم إلى موقف حكومة منغوليا بشأن بعض المسائل المتعلقة بالتمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة.

وسأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٥٩ من القائمة الأولية، ومجلس الأمن.

(توقيع) جارغلسايخاني انخسايخان
السفير
الممثل الدائم

* A/52/50.

110397 110397 97-06563

9606563

المرفق

موقف حكومة منغوليا بشأن بعض المسائل المتعلقة بالتمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

إن الموقف المبدئي لحكومة منغوليا بشأن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه معلوم لدى الجميع. وقد أعرب ممثلو منغوليا في مناسبات عديدة عن هذا الموقف، كما أنه ينعكس في الرد الرسمي لحكومة منغوليا، الوارد في الوثيقة A/48/264/Add.3.

وتبين من المفاوضات التي عـُقدت بشأن هذه المسائل في الأمم المتحدة، لا سيما في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بهذه المسألة أن موقف منغوليا يتطابق مع موقف الغالبية الكبرى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتبين أيضا من هذه المفاوضات أن هناك مسائل أخرى، غير المسائل المتعلقة بالتمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، تستحق قدرا من الاهتمام لا يقل عما تستحقه مسألة العضوية.

وتعتقد حكومة منغوليا بأنه ينبغي تشجيع زيادة مشاركة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي ليست أعضاء في المجلس (غير أعضاء المجلس) في مداولات هذا الأخير، لا سيما في مناقشة المسائل التي تـُعرض على المجلس والتي تمس المصالح المحددة لتلك الدول. ومن شأن ذلك أن يكون متمشيا مع مبدأ الأخذ بالديمقراطية وزيادة الشفافية في سير عمل الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة بصورة عامة، ومجلس الأمن بصورة خاصة. ومن شأنه أن يعزز فعالية المجلس ويـُشجع الحلول العادلة والدائمة للمسائل التي يـُعالجها المجلس. وفي هذا الصدد، فإن حكومة منغوليا تؤيد بالكامل الاقتراح الرامي إلى تفسير المادة ٣١ من ميثاق الأمم المتحدة بأنها تعني أن مفهوم "المناقشة" يشمل المشاورات غير الرسمية، حيث تجري، مبدئيا، معظم المناقشات الموضوعية (انظر A/50/47/Add.1، المرفق العاشر).

وعلاوة على ذلك، تعتقد منغوليا بأن تعزيز مشاركة الدول غير الأعضاء التي تتأثر حاليا مصالحها في مداولات المجلس ينبغي ألا يقتصر على الإدلاء ببيانات رسمية أو المشاركة في المشاورات غير الرسمية، مهما بلغت أهميتها. وينبغي تعزيز مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس حتى في الجلسات الرسمية التي يتم الاحتفاظ بمحاضر رسمية بشأنها والتي يمكن أن يؤثر ما يـُتخذ فيها من قرارات بشأن المسائل الإجرائية في المناقشة وبالتالي في النظر في مشاريع القرارات والمقررات.

ولذلك ينبغي أن يكون من حق الدول غير الأعضاء أن تشارك أكثر، دون تصويت، في مداولات المجلس عندما ينظر في المسائل التي تمس بوجه خاص مصالحها. ويمكن أن تشمل هذه المشاركة إدراج

أو عدم إدراج هذا البند أو ذاك في جدول أعمال المجلس؛ وتقديم المقترحات ومشاريع القرارات (المسموح به حتى الآن فيما يتعلق بالمسائل التي تـُبحث في إطار المادة ٣٢ من الميثاق فقط) والتي يمكن أن تـُطرح على التصويت بناء على طلب أحد أعضاء المجلس؛ وطرح الأسئلة؛ وتقديم التوضيحات؛ وتقديم الردود؛ وتقديم الاقتراحات الموضوعية أو الإجرائية لينظر فيها المجلس؛ وتقديم مقترحات تتعلق باختصاص المجلس للنظر في مسألة بعينها؛ وإمكانية الوصول إلى جميع الوثائق ذات الصلة فضلا عن الحق في توزيع الوثائق المتعلقة بالمسألة قيد النظر.

وفضلا عن ذلك، ينبغي أن يكون من حق الدول غير الأعضاء في المجلس أن تـُشارك في عمل الأجهزة الفرعية (اللجان) المنشأة للنظر في المسائل المشار إليها في المادتين ٣١ و ٣٢ من ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن مناقشة المجلس لتقاريرها.

وتعتقد منغوليا أن هذه التغييرات يمكن إرساؤها عن طريق تعديل الأحكام ذات الصلة في النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن دون الحاجة إلى تعديل ميثاق الأمم المتحدة.

- - - - -